نصوص تراثية محققة

رسالة في نسبة الجمع لابن كمال باشا

تحقيق
محمود فجال
استاذ النحو المشارك - كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - ابها

مؤلف هذه الرسالة هو «شمس الدين ، أحمدُ بن سليمانَ ، الروميُّ ابن كمال باشا المتوفَّى سنة أربعين وتسع مئة هجرية ، وهو في منصب الفتوى بـ« القسطنطينية » . ولا أريد أن أسهب في ترجمته ، لأن هذه المجلّة نشرت لي مقالاً عن (حياته ، ومؤلفاته ، وأماكن وجودها في العالم) في المجلد العاشر - العدد الثالث - المحرم ١٤١٠هـ ، ص ٣٤٠ .

أسلوب المؤلف في رسالته «نسبة الجمع»

موضوع الرسالة في «نسبة الجمع» وهي رسالة صغيرة الجرم ، ولكنها متينة الرصف ، محكمة البنيان .

ولم يكن «ابن كمال» في هذه الرسالة سارداً قواعد النسب ، بل هو يبسط قاعدة مسألةٍ واحدةٍ ، ذاكراً آراء العلماء مناقشاً لها ومرجحاً ومعللاً .

وهذه الطريقة في معالجة المسألة الواحدة تحمل لوناً جديداً من التصنيف ، وهو إيفاءُ المسألة حقَّها ، والإلمامُ بجميع أطرافها . فالمؤلِّف قرَّر أن صيغة الجمع لا يُنْسَب إليها إلا إذا لم يكن له واحدٌ أصلاً ، أو لا يكون له واحد من لفظه ، أو يكون علماً ، أو جارياً مجرى العَلَم .

ثم قوَّى بحثَه هذا بكلامِ "الجوهري" بأن "الأعراب" جمعٌ لا واحدَ له ، وليس جمعاً لـ «العَرَب» .

ثم خطَّأ «المطرزيَّ» في أنه لم يفرِّق بين الجمع الذي لا واحد له ، كـ "الأعْرَاب" ، والجمع الجاري مجرى العلم ، كـ "الأنصار" ، فقد جعلهما من قبيل الجمع الجاري مجرى العَلَم .

كما أوضح غفلة "الحريريّ" حينما حكم بشذوذ "أنصاري" في النسبة إلى "الأنصار" ، وأنه لا يعتد به.

وقد ردَّ على "الحريري" قولَهُ : "إن البصريين لا يَرَوْنَ النسب إلاَّ إلى واحد الجموع" .

فقال : "وفي حصره المستثنى نظرٌ" .

ثم عقَّب ذلك بالرد على "الجوهريِّ" في أنه أخطأ في زعمه أن عدمَ إدخالِ أداةِ النسبة في الواحد «المدائن» ؛ لإزالة الاشتباه .

وأوضح أن هذا الزعم مبناه الغفول عن أن يكون "المدائن" بحيث صار علماً فأخذ حكم المفرد ، ولم يبق له احتمالُ إدخال أداة النسبة في الواحد .

ثم أيَّدَ تعليلَ "ابنِ الحاجب" بأن "الأعراب" ليس جمعاً لـ "العرب" ؛ لأنه لو كان جمعاً لـ "العَرَب" لكان مدلولُه في الجمعيّة كمدلوله في حالة الإفراد ، وليس الأمر كذلك ...

ثم بيَّن "المؤلف" أن تعليل "ابن الحاجب" لا يُنْقَضُ بـ "الفضولي" ؛ فإنها جمعُ "الفَضْل" ، وقد اختلف مدلُولُها .

ثم استنبط من كلام صاحب "المُغْرِب" وجهاً آخر

للنسبة إلى الجمع ، وهو ما إذا كان للجمع معنى آخر غير معنى مفرده .

ثم أردف ذلك بما قاله "الشريفُ الجرجاني" وهو : يقال : سيف مشرفي ، ولا يقال : مشارفي ؛ لأن الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن وإن كان علماً .

ثم يعلق عليه بقوله : لا وجه لتخصيص الوزن المذكور .

وهكذا نرى "المؤلِّف" يقرر المسألةَ ويناقش ، ويؤيد ، ويرد ، ويعقِّب ويوضِّح ، وهذا شأن العالم المدقق المحرِّر ، البارع .

عملي في التحقيق :

١ - جعلتُ جلَّ اعتمادي على النسخة ذات الرقم ١٥١ مجاميع ، ورمزت لها بالحرف "ح" .

وقابلتها على النسخة ذات الرقم ١٥٠ مجاميع ، ورمزت لها بالحرف "م" . ولم أتخذ واحدةً منهما أصلاً ، وإنما سرتُ في إثبات النصِّ على طريقة اختيار الأصوب ، والأحسن والأكثر مناسبة ، ثم أشرت إلى خلاف النسختين في الحاشية .

٢ - خَرَّجْتُ الآيات الكريمة ، والأحاديث الشريفة ، والأشعار العربية ، وعزوت الآراء إلى أصحابها ، ودرستُ بعض المسائل التي هي بحاجة إلى دراسة، وإيضاح .

٤ - عرفْتُ بالأعلام ، تعريفاً مفيداً موجزاً .

٥ - درست بعض المسائل دراسة مستفيضة .

واعتمدت في التحقيق على مخطوطتين. وإليك الوصف :

المخطوطة الأولى : عنوانها : "هذه رسالة معمولة في نسبة الجمع" .

- كتبت بخط نسخي جيد ، والناسخ مجهول .
- ضمن مجموع ، عدد أوراقه ٢٣٤ .
- عدد صفحات الرسالة : صفحتان .
- عدد أسطر الصفحة (٢٨) سطراً تقريباً .
- عدد كلمات السطر (١٦) كلمة تقريباً .
- من مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف تحمل الرقم ١٥١ مجاميع .
- رمزت لهذه النسخة بـ"ح" .

المخطوطة الثانية : عنوانها : "رسالة في نسبة الجمع".

- كتبت بخط نسخي عادي ، والناسخ مجهول .
- ضمن مجموع ، عدد أوراقه ٢٣٤ .
- التملكات : من كتب الفقير إليه تعالى سليمان بن أحمد المؤذن في جامع المرحوم رستم باشا . انتقل منه إلى الفقير إليه سبحانه وتعالى السيد إبراهيم .
- عدد صفحات الرسالة (٦) صفحات .
- عدد أسطر الصفحة (١٩) سطراً تقريباً .
- عدد كلمات السطر (٨) كلمات تقريباً .
- من مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف تحمل الرقم ١٥٠ مجاميع .
- رمزت لهذه النسخة بـ"م" .

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه العون

الحمد لوليه ، والصلاة (١) على نبيه .

وبعد فهذه رسالة (٢) في نسبة الجمع .

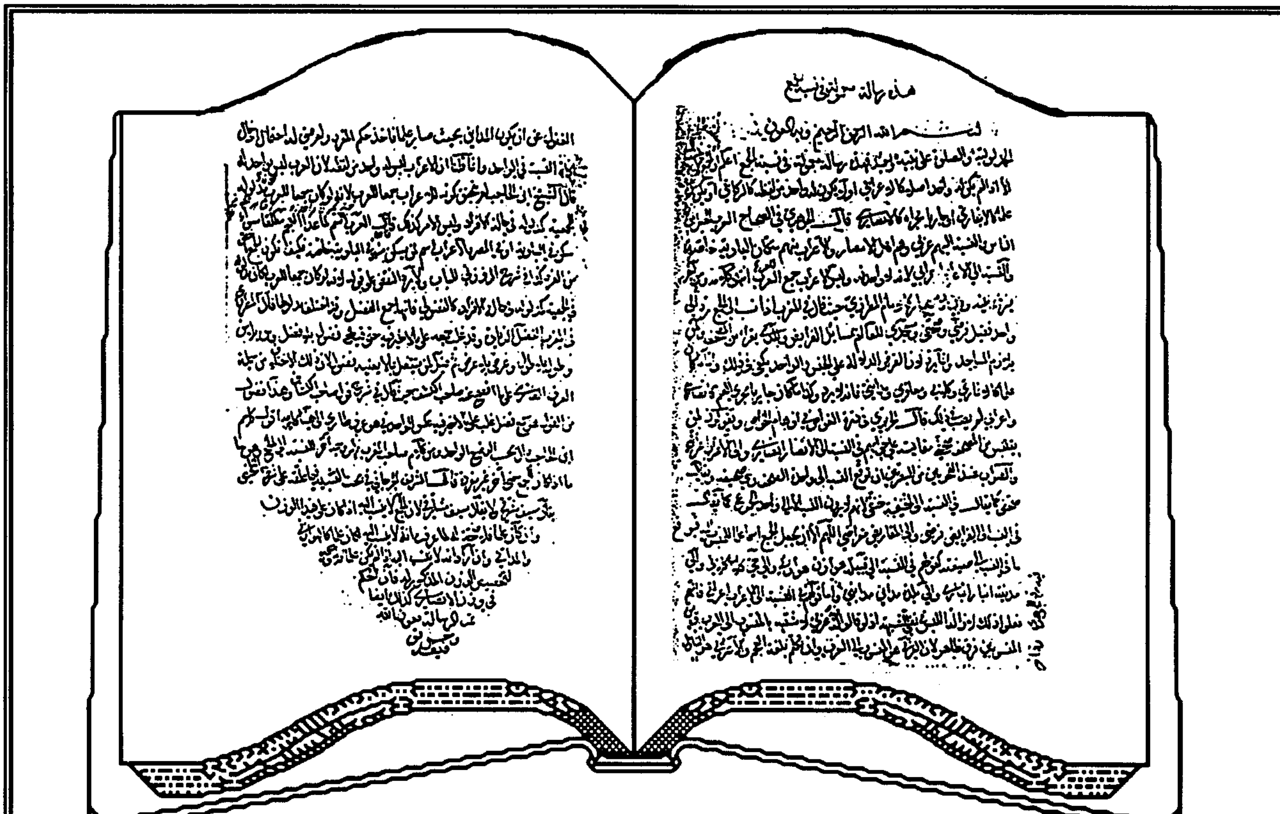
اعلم أن الجمع لا يُنْسَبُ إليه إلاَّ إذا لم يكن له واحدٌ (٣) أصلاً ، كـ"الأعرابيّ" (٤) ، أولا يكون له واحد من لفظ ، كـ"الركابيّ" (٥) ، أو يكون علماً ، كـ"الأنباريّ"(٦) ، أو جارياً مجراه ، كـ"الأنصاري" (٧) .

قال "الجوهريُّ" في "الصحاح" (٨) :

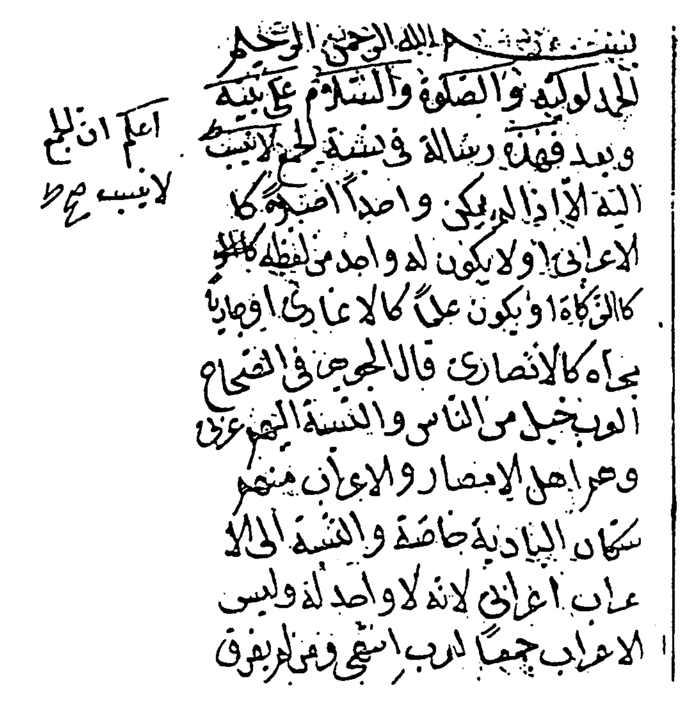
"العرب" : جيل (٩) من الناس ، والنسبة إليهم "عَرَبِيّ" ، وهم أهل الأمصار .

و"الأعراب منهم" سُكَّانُ البادية خاصَّةً (١٠) ، والنسبة إلى "الأعراب" : "أعرابيٌّ" ؛ لأنه لا واحد له . وليس "الأعراب" جمعاً (١١) للعرب" انتهى كلامه(١٢) .

ومن لم يفرق بينه وبين "الأنصار (١٣) كالإمام "المطرزي" (١٤) حيث قال في "المُغرب" (١٥) :



صورة رسالة في «نسبة الجمع» رقم ١٥١ مجاميع ورمزها «ح»



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لوليه والصلوة والسلام على نبيه
وبعد فهذه رسالة في نسبة الجمع لا ينسب
اليه الا اذا لم يكن واحداً اصلاً كا
الاعرابي او لا يكون له واحد من لفظه كالنفر
كالنفري او يكون علماً كالانماري او جارياً
مجراه كالانصاري قال الجوهري في الصحاح
العرب جيل من الناس والنسبة اليهم عربي
وهم اهل الامصار والاعراب منهم
سكان البادية خاصة والنسبة الى الا
عراب اعرابي لانه لا واحد له وليس
الاعراب جمعاً لعرب انتهى ومن لم يفرق

اعلم ان الجمع لا ينسب صح

صورة الصفحة الأولى من رسالة في «نسبة الجمع» رقم ١٥٠ مجاميع ورمزها «م»

إذا نُسِبَ إلى الجمع رُدَّ إلى واحده (١٦) ، فقيل : "فَرَضِيٌّ" ، و "صَحَفِيٌّ" ، و "مَسْجِدِيٌّ" (١٧) : للعالم بمسائل الفرائض ، وللذي يقرأ من الصُّحُف (١٨) ، ولمن يلازم المساجدَ . وإنّما يُرَدُّ (١٩) ، لأن الغرض الدَّلالة على الجنس، والواحد يكفي في ذلك .

وأما ما كان علماً كـ "أنماريّ" (٢٠) ، و "كِلابِيّ" ، و "مَعافِرِيّ" ، و " مَدَائِنِيّ" ، فإنه لا يُرَدُّ .

وكذلك ما كان جارياً مَجْرَى العَلَم : كـ "أنصاريّ" و أعرابيّ" (٢١) لم يصب في ذلك .

قال "الحريري" (٢٢) في "درة الغواص في أوهام الخَواص" (٢٣) .

ويقولون لمن يقتبس من الصُّحف (٢٤) : "صُحُفِيّ" ، مقايسة على قولهم (٢٥) في النسبة (٢٦) إلى الأنصار : "أنصاريّ" ، وإلى الأعراب (٢٧) : "أعرابيّ" (٢٨) .

والصواب عند النحويين من البصريين (٢٩) أن يوقع (٣٠) النسب إلى واحدة الصُّحف ، وهي "صَحِيفَة" ، فيقال (٣١) : "صَحَفِيّ" ، كما يقال في النسبة إلى "حنيفة" : "حَنَفِيّ" ؛ لأنَّهم لا يَرَوْنَ (٣٢) النَّسب إلاَّ إلى واحدِ الجموع (٣٣) ، كما يقال في النسب إلى الفَرَائض "فَرَضِيّ" ، وإلى المَقَارِيض : "مقراضيّ" ، اللهمَّ إلا أنْ يُجْعَل الجمع اسماً علماً للمنسوب إليه ، فيُوقَع ما في النسب إلى صيغته (٣٤) ، كقولهم في النسب (٣٥) إلى قبيلة هوازن : "هوازنيّ" ، وإلى حي كلاب : "كلابِيّ" ، وإلى مدينة أنبار : "أنباريّ" ، وإلى بلدة مدائن "مدائنيّ" .

[فأما قولهم في النسبة (٣٦) إلى الأنصار : "أنصاريّ" فإنه شذَّ عن أصله ، والشاذ لا يعتد به] (٣٧).

وأما قولهم في النسبة إلى الأعراب : "أعرابيّ" ، فإنهم فعلوا ذلك ؛ لإزالة اللبس في نفي (٣٨) الشبهة إذ لو قالوا فيه (٣٩) : "عَرَبِيّ" لا شتبه (٤٠) بالمنسوب إلى العَرَب ، وبين المنسوبين فَرْق ظاهر ؛ لأن "العَرَبِيّ" هو المنسوب إلى العَرَب ، وإن تَكَلَّمَ بلغة العجم ، و "الأعرابيُّ" هو النازل بالبادية (٤١) ، وإن كان عجميَّ النسب . إلى هنا كلامه (٤٢) .

وفي حَصْرِهِ المستثنى نَظَرٌ لما عرفْتَ أن للنسبة إلى الجمع وجهاً (٤٣) آخر .

ثم إنَّ (٤٤) مازعمه من أن (٤٥) "الأنصاريّ" شذَّ عن أصله مبناه الغفوَل عن أنَّهم ينسبون إلى الجمع إذا كان جارياً مجرى العلم (٤٦) .

وأيضاً قد عرفت أن شرط إدخال أداة النسبة إلى الواحد في نسبة الجمع هو أن يكون لذلك الجمع واحدٌ من لفظه ، و "الأعراب" ليس له واحد من لفظه ، فلا مجال فيه لأن تدخل (٤٧) الأداة في الواحد ، والاعتذار بما ذكره (٤٨) إنما يتمشى بعد الصحة والاحتمال .

وهذا المعنى مما أخطأ فيه "الجوهريُّ" أيضاً ، وإن كان في مادة (٤٩) أخرى (٥٠) حيث قال (٥١) :

وإذا نسبت إلى مَدِينَة الرسول صلى الله عليه وسلم (٥٢) قلت : "مَدَنِيٌّ" ، وإلى مدينة منصور (٥٣) : "مَدِيني" (٥٤) ، وإلى مَدَائِنِ (٥٥) كسرى : "مَدَائِنِيٌّ" (٥٦) ، للفرق بين النَّسب لئلا يختلط . انتهى كلامه (٥٧) .

فإنه قد أخطأ في زعمه أن عدم إدخال أداة النسبة في الواحد "المدائن" ؛ لإزالة الاشتباه ، ومبناه الغفول / عن أن يكون "المدائن" بحيث صار (٥٨) علماً فأخذ حكم المفرد ، ولم يبق له احتمال إدخال أداة النسبة في الواحد ، وإنما قلنا : إن "الأعْرَابَ" ليس له واحد من لفظه ؛ لأن "العرب" ليس بواحد له .

قال الشيخ "ابن الحاجب" (٥٩) .

لم يتحقق كون "الأعراب" (٦٠) جمعاً لـ "العرب" (٦١)؛ لأنه لو كان جمعاً لـ "العَرَب" لكان مدلولهُ في الجمعيّة كمدلوله في حالة الإفراد (٦٢) ، وليس الأمر (٦٣) كذلك ، فإنَّ العَرَبَ (٦٤) اسمٌ لما عدا العجم مطلقاً سواء سكنَ في البادية أو في المصر ، و "الأعرابُ" : اسمٌ لمن يسكن (٦٥) منه (٦٦) في البادية خاصَّة ، فكيف يكون (٦٧) الجمعُ أخصَّ من المفرد (٦٨) ؟ كذا في "شرح الزوزني" (٦٩) للباب .

ولا يرد النقض على قوله : لأنه لو كان جمعاً لـ "العرب" لكان مدلولُه في الجمعية كمدلوله في حالة الإفراد كـ "الفضولي" (٧٠) ، فإنها جمع : "الفضل" . وقد اختلف مدلُولها .

قال "المطرزي" في "المغرب" (٧١) .

("الفَضْلُ" : الزيادة ، وقد غلب جمعُه على ما لا خيرَ فيه ، حتى قيل :

فُضولٌ بلا فَضْلٍ ، وسِنٌّ بلا سَنَاً (٧٢)

وطُولٌ بلا طَوْلٍ (٧٣) ، وعَرْضٌ بلا عِرْضِ

ثم قيل لمن يَشْتَغِلُ بما لا يَعْنيه (٧٤): "فُضُوليّ")(٧٥) .

لأن ذلك الاختلاف من جملة العُرْفِ الطارئ على ما أفصح عنه صاحب "الكشف" (٧٦) حيث قال في شرح قول صاحب "الكشاف" : "وهذا فضولٌ من القول" : هو جمع "فَضْل" ، غلب (٧٧) على ما لاخير فيه ، عكس الواحد وهو (٧٨) عُرْفٌ طارئ . إلى هنا كلامه .

أقول : كلامُ "ابن الحاجب" دال (٧٩) بحسب الوضع الواحد .

ومن كلام صاحب "المُغرب" ظَهَرَ وجهٌ آخرُ للنسبة إلى الجمع ، وهو : ما إذا كان للجمع معنًى آخرُ غيرُ (معنى) (٨٠) مفرده .

قال "الشريفُ الجرجاني" (٨١) في بحث "التشبيه" فيما (٨٢) على "شرح التلخيص" : يقال : "سيف مَشْرَفِيٌّ" (٨٣) ، ولا يقال : "سيف مشارفي" (٨٣) ؛ لأن الجمع لا يُنسب إليه إذا كان على هذا الوزن [لا يقال : جعافري (٨٤) .

وفيه نظر ، لأنه إن أراد أنه لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن] (٨٥) وإنْ كان علماً فلا صحة له ؛ لما عرفت أنه لا ينسب إليه .

[لكان علماً كـ"الهوازني" و "المدائني" (٨٦) .

وإن أراد أنه لا ينسب إليه] (٨٧) إذا لم يكن علماً فلا وجه لتخصيص الوزن المذكور له ، فانَّ الحكم في وزن "الأنصاري" (٨٨) كذلك أيضاً (٨٩) .

(تمت الرسالة بعون الله وحسن وتوفيقه) (٩٠) .

الهوامش

١ - (والصلاة والسلام) في م .

٢ - (رسالة معمولة) في ح .

٣ - (لم يكن واحداً) في م .

٤ - هو جمعٌ أُهْمِلَ واحده .

٥ - (كالزكاة) في م .

٦ - (كالأنماري) في م .

٧ - انظر "شرح الأشموني" (٤ : ١٩٨ - ١٩٩) .

٨ - (عرب ١ : ١٧٨) .

٩ - هكذا في م، وأثبتها لموافقتها لما جاء في "الصحاح". و "الجيل" في ح .

١٠- انظر "بلوغ الأرب" (١ : ١٢) في (الفرق بين العرب والأعراب في المعنى) .

١١- هكذا في م ، و (جمع) في ح .

١٢- (كلامه) لم تذكر في م .

١٣- (الأنصاري) في م .

١٤- هو "أبو الفتح ، وأبو المظفر ، ناصر الدين بن عبدالسيِّد أبي المكارم بن عليّ بن المطرِّز ، برهان الدين" الخُوارزمي ، الحنفي . المتوفَّى سنة ٦١٠هـ . وكان مولده في السنة التي مات فيها "الزمخشري" .
كان إماماً في الفقه واللغة العربية . له ترجمة في "الجواهر المضية" (٣ : ٥٢٨) ، و "بغية الوعاة" (٢ : ٣١١) ، و "الأعلام" (٧ : ٣٤٨) .

١٥- (٢ : ٤٢٥) .

١٦- هكذا في م ، وأثبتُّها لموافقتها لما جاء في "المغرب". و (واحد) في ح .

١٧- انظر "الكتاب" (٣ : ٣٧٨) ، و "شرح الشافية" لـ "الرضي" (٢ : ٧٧) .

١٨- هكذا في "المغرب" ، و "المصحف" في ح ، م .

١٩- (يَردّه) في م .

٢٠- هكذا في م ، وأثبتها لموافقتها لما جاء في "المغرب"، و "الأنماري" في ح .

٢١- إلى هنا انتهى كلام "المطرزي" .
قال "ابن مالك" في "شرح الكافية الشافية" (٤ : ١٩٥٩): (فإنْ لم يَبْقَ الجمعُ على جَمْعيَّتِهِ بنقله إلى العَلَميَّة كـ "أَنْمَار" نُسِبَ إليه على لَفْظِهِ ، فقيل : "أَنْمَارِيّ" .
وكذلك إنْ كان باقياً على جَمْعيَّتِهِ ، وجَرَى مجرى العلم ، كـ "الأنصار" ، وكذا إن كان جَمْعاً أُهْمِلَ واحِدُهُ كـ "الأعراب") .

٢٢- قام "أبو محمد ، القاسم بن علي الحريري" - ٥١٦هـ بتأليف هذا الكتاب الفريد ، متعقِّباً فيه الكُتَّابَ والشعراء ، وأساليب العِلْيَة من المتأدبين

والمنشئين ، ونبه إلى أخطائهم فيما يستعملونه من الألفاظ بغير معناه ، أو في غير موضعه ، وأشار إلى استعمال الفصيح من الألفاظ ، والمستقيم من الأساليب .

وعليه حاشية لـ "ابن بري" ، يوجد منها نسخة بدار الكتب المصرية برقم ١٩٨ لغة . وَوَضَعَ "أبو منصور الجواليقي" : "التكملة والذيل على درة الغواص" يوجد منه نسخة بدار الكتب برقم ١٩٨ لغة أيضاً .

وقام "ابن منظور" بتهذيبه ورتبه على حروف المعجم . يوجد منه نسخة بخط المؤلف ، كتبت سنة ٧٠٣هـ ، وهي محفوظة بمكتبة جامعة إستانبول .

وقام "شهاب الدين الخفاجي" بشرحه ،وطبع بمطبعة الجوائب في الأستانة سنة ١٢٩٩هـ .

كما قام "أبو الثناء محمود الآلوسي" بشرحه وأسماه "كشف الطرة عن الغرة" وفيه مقدمة لابن المؤلف "نعمان الآلوسي" ، طبع بدمشق سنة ١٣٠١هـ .

انظر "معجم المطبوعات" (١ : ٥ ، ٧٤٩) ، ومقدمة محقق "الدرة" (ص : ٥) ومقدمة محقق "ريحانة الألبا" (١ : ١٨ - ١٩) .

٢٣- (ص : ٢٠٧) .

٢٤- (من المصحف) في ح ، و (بالصحف) في م ، وأثبت الذي هو في "الدرة" .

٢٥- هكذا في م ، وأثبتها لموافقتها لما جاء في "الدرة" و(جوابهم) في ح .

٢٦- (بالنسبة) في م ، و (النسب) في "الدرة" .

٢٧- (الأعراب) ساقط من م .

٢٨- (الأعرابي) في م .

٢٩- (والبصريين) في م ، و (النحويين البصريين) في "الدرة" .

٣٠- (توقع) في ح .

٣١- (ويقال) في ح ، م ، وأثبت الذي هو في "الدرة" .

٣٢- (لا يردون) في م .

٣٣- وفي "شرح الأشموني" (٤ : ١٩٨) :

(وقول الناس : "فرائضي" ، و"كتبي" و "قلانسي" خطأ).

وتعقبه "الصبان" بقوله :

("قوله : خطأ" فيه نظر بالنسبة إلى الأول ، فقد نقل "الدنوشري" عن بعض الأفاضل : أن "الفرائض" من قبيل العَلَم كـ "أنمار" و "كلاب" .

بل قال في "الهمع" : أجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً ، أي : سواء كان له واحد قياسي من لفظه ، أوْلا ،وخرج عليه : "فرائضي" و "كتبي" و "قلانسي" ا هـ) . انظر "همع الهوامع" (٢ : ١٩٧) .

٣٤- (صيغة) في م .

٣٥- هكذا في م ، وأثبتها لموافقتها لما جاء في "الدرة" ، و (النسب) في ح .

٣٦- (النسب) في "الدرة" .

٣٧- ما بين الحاصرتين في م ، وكُتب على حاشية ح ، وبعدها (صح) .

وفي "الدرة" : "والشاذ لا يقاس عليه ولا يعتد به ". قال " ابن جني " في "الخصائص " (١ : ٩٩) : (واعلم أن الشيء إذا اطّرد في الاستعمال ، وشذّ عن القياس ، فلابدّ من اتّباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يُتّخذ أصلاً يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت : "اسْتَحْوَذَ " و "اسْتَصْوَبَ" أدّيتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ماورد به السمع فيهما إلى غيرهما. ألا تراك لا تقول في"استقام": " اسْتَقْوَمَ " ، ولا في اسْتَسَاغَ " : " اسْتَسْوَغَ " ، ولا في "استباع " : "اسْتَبْيَعَ " ، ولا في " أعاد " : " أعْوَدَ " ، لو لم تسمع شيئاً من ذلك ، قياساً على قولهم : " أخْوَصَ الرِّمْث " .

فإن كان الشيء شاذّاً في السماع ، مطّرداً في القياس تحامَيْتَ ما تحامت العربُ من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله ، من ذلك امتناعُك من : "وَذَرَ " ، و " وَدَعَ " ؛ لأنهم لم يولوهما ، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما ، نحو : " وَزَنَ " و " وَعَدَ " لو لم تسمعهما) .

وقال الشيخ " محمد الخضر حسين " في " القياس " (ص : ٤١ - ٤٢) : (وممن أنكر القياس على الشاذ "ابن السراج " فقال :

" ولو اعتُرِض بالشاذ على القياس المطّرد لَبَطَلَ أكثرُ الصناعات والعلوم ، فمتى سمعتَ حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذَّ ، فإن كان سُمِعَ ممن تُرْضَى عَربيتُه ، فلابد أن يكون قد حاول به مذهباً أو نَحَا نَحْواً من الوجوه ، أو استهواه أمرٌ غلطه " .

والمعروف في علم النحو أن الكوفيين يعتدّون بما ورد من الكلمات الشاذة ، ويعملون بالقياس عليها .

والبصريون يمتنعون من القياس على الشاذ ، ويذهبون في مثله إلى أن قائله نحا به نحواً خلاف ما يظهر منه ، ويردّونه إلى الأصل المعروف عندهم على طريق من التأويل .

وبعض النحاة كـ " ابن مالك " لا يكلِّف نفسَه تأويل الشاذ ، ولا يذهب فيه مذهب الكوفيين من إباحة القياس عليه، بل يصفه بالشذوذ ، أو يجعله من قبيل ما دفعت إليه الضرورة .

ومن أمثلة هذا أنهم ذكروا في شروط صيغة " أفعل التفضيل " أن لا يكون أصلُ الوصفِ على وزن " أفعل " نحو : " أبيض " و " أسود " وكما جاءهم قول الشاعر :

جاريةٌ في درعِها الفضفاضِ
أبْيَضَ مِنْ أُخْتِ بني أبَاضِ

أنزله الكوفيون منزلةَ المقيس عليه . وتأوله البصريُّون على أنه من قولهم : " باض فلاناً " إذا غلبه وفاقَهُ في البياض .

وأبقاه " ابن مالك " على ظاهره ، وطرحه إلى المسموعات الشاذة) .

٣٨- (لأن آلة اللبس ونفي) في م .

٣٩- كتب على حاشية ح : (فيه رد للجوهري) .

٤٠- (لا شبهه) في م .

٤١- (في البادية) في ح ، وأثبت الذي هو في م لموافقتها لما جاء في " الدرة " .

٤٢- أي : كلام " الحريري " .

٤٣- (أن النسبة إلى وجودها) في م .

٤٤- (ما) ساقط من ح ، وهي في م .

٤٥- (أن) ساقط من ح .

٤٦- قال " الزنجاني " في " الكافي " (ص : ١٦٦٠) :
(وقالوا في " الأنصار " ، وهم أهل المدينة الذين نصروا رسول الله صلى الله عليه وسلم - : " أنصاريّ " ؛ لأنه صار اسماً لهم ، فهو كاسم القبائل ، نحو " أنمار ") .
وانظر " شرح المفصل " (٦ : ٩) ، و " شرح الشافية " لـ " الرضي " (٢ : ٧٩) .

٤٧- (يدخل) في ح .

٤٨- (ذكر) في م .

٤٩- (مدن ٦ : ٢٢٠١) .

٥٠- (آخر) في م .

٥١- (قال) ساقط من م .

٥٢- (ع م) في م .

٥٣- (المنصور) في " الصحاح " .

٥٤- (مدني) في م .

٥٥- (مداني) في ح ، وأثبتُ الذي هو في م لموافقته لـ " الصحاح " .

٥٦- (مداني) في ح ، وأثبت الذي هو في م كذلك .

٥٧- أي : كلام " الجوهري " . و (كلامه) ساقط من م .

٥٨- في نسخة م هنا اضطرابٌ ؛ للتقديم والتأخير .

٥٩- هو " جمال الدين ، أبو عمرو ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس " الكردي ، النحوي ، المالكي . المتوفَّى سنة ٦٤٦هـ . كان إماماً متبحراً في العلوم ، ثقة ديناً . مترجم في "بغية الوعاة " (٢ : ١٣٤ - ١٣٥) .
انظر النص المقتبس في " الإيضاح في شرح المفصل " (١ : ٦٠٥) .

٦٠- (كونه للأعراب) في ح .

٦١- وفي " الكتاب " (٣ : ٣٧٩) .
(وتقول في " الأعراب " : " أعْرَابِيٌّ " ؛ لأنه ليس له واحد على هذا المعنى .
ألا ترى أنك تقول : العَرَبُ فلا تكون على هذا

المعنى ؟ فهذا يقويّه) .
وانظر " شرح المفصل " (٦ : ٩) .
٦٢- (كمدلوله في المفردات) مكان (كمدلوله في حالة الإفراد) في " الإيضاح في شرح المفصل " .
٦٣- (الأمر) ساقط من م .
٦٤- كتب بين أسطر ح ما يأتي : (حتى يكون واحداً ، وهذا ظاهر على من تأمل ، كما لا يخفى) كاتبه .
٦٥- (سكن) في م .
٦٦- (منه) ساقط من م . الصواب (منهم) ، وهو هكذا في " الإيضاح في شرح المفصل " .
٦٧- (تكون) في ح .
٦٨- (الفرد) في ح .
٦٩- هو " أبوعبدالله الحسين بن أحمد بن الحسين " القاضي المتوفى سنة ٤٨٦هـ .
انظر " الأعلام " (١ : ٢٣١) .
٧٠- (وكالفضولي) في م .
٧١- (فضل ٢ : ١٤٢) .
٧٢- (بلا سن) في ح ، م ، وأثبت الذي هو في " المغرب " والمعنى : كبير بلا رفعه .
٧٣- أي : بلا فائدة .
٧٤- (لا ينفعه) في م .
٧٥- (فضول) في ح ، م ، وأثبتُ الذي هو في " المغرب". وهنا انتهى كلام "المطرزي" .
٧٦- وهو " الكشف عن مشكلات الكشاف " ألَّفَهُ " أبو حفص ، سراج الدين ، عمر بن عبدالرحمن ، القزويني" المتوفى سنة ٧٤٥هـ .
كما في " كشف الظنون " (٢ : ١٤٨) ، و " هدية العارفين " (٢ : ٧٨٩) و "معجم المؤلفين " (٧ : ٢٨٩).
٧٧- (غلبت) في م .
٧٨- (في هو) في ح .
٧٩- (فيما) مكان (دال) في م .
٨٠- زيادة من ح . و (مما) في م .
٨١- هو " أبو الحسن ، علي بن محمد بن علي " المتوفى سنة ٨١٦هـ . كان علامةَ الشرق في دهره . من تصانيفه : "حاشية على المطول للتفتازاني " ، و " المطوَّل على التلخيص " ، و "التلخيص " هو " تلخيص المفتاح " لـ "جلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزويني الخطيب " المتوفى سنة ٧٣٩هـ . انظر " الضوء اللامع " (٥ : ٣٢٨).
٨٢- (مما) في م .
٨٣- (مشرقي) في ح ، م .
٨٤- إلى هنا انتهت عبارة "الشريف " في حاشيته (ص : ٣١٣) تعليقاً على شرح "التفتازاني " لبيت "امرئ القيس " :

أيَقْتُلُني والمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي
ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأنْيَابِ أغْوَالِ ؟

قال " التفتازاني " : (يقول : أيقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني في حب سلمى والحال أن مضاجعي وملازمي سيف منسوب إلى مشارف اليمن ، وسهام محددة النصال ...) وقال " الشريف " : (قال سيف منسوب إلى مشارف اليمن . أقول : قال في "الصحاح " : مَشَارِفُ الأرض : أعاليها . والمَشْرَفِيَّةُ : سيوفٌ .
قال " أبو عبيدة " : نُسِبَتْ إلى " مَشَارِفَ " ، وهي قرىً من أرض العرب تدنو من الريف . يقال : سيفٌ مَشْرَفِيٌّ ، ولا يقال : سيفٌ مشارفيٌّ ؛ لأن الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزنْ . لا يقال : جعافريٌّ) .
وانظر " الصحاح " (شرف ٤ : ١٣٧٩) .
قال " عبدالقاهر " في "دلائل الإعجاز " (ص : ١١٧) ذاكراً معنى البيت :
(فهذا تكذيبٌ منه لإنسان تَهَدَّده بالقتل ، وإنكارٌ أن يقدر على ذلك ويستطيعه .
ومثله أن يطمع طامع في أمر لا يكونُ مثلُهُ ، فَتُجَهِّلُهُ في طمعه فتقول : " أيرضى عنك فلانٌ وأنت مقيم على ما يكره ؟ أتجدُ عنده ما تحبّ وقد فعلتَ وصنعتَ ؟ وعلى ذلك قوله تعالى : (أَنُلْزِمُكُمُوهَا وأنتُم لها كَارِهُونَ) (هود : ٢٨) .
٨٥- ما بين الحاصرتين من م ، وساقط من ح .
٨٦- (والمداني) في ح .
٨٧- ما بين الحاصرتين ساقط من م ، وهو هكذا في ح .

٨٨- (الأنصار) في م .
٨٩- (أيضاً كذلك) في م .
٩٠- ما بين الحاصرتين من ح ، و (الحمدلله على التمام، وعلى رسوله أفضل الصلاة والسلام ، وعلى آله) في م .

مصادر البحث ومراجعه

- "الأعلام" للزركلي (١ - ٨) الرابعة . دار العلم للملايين ١٩٧٩م .
- "الإيضاح في شرح المفصل" لابن الحاجب . تحقيق موسى بناي العليلي . العاني بغداد .
- "بغية الوعاة " للسيوطي . حققه محمد أبو الفضل إبراهيم . طبع عيسى الحلبي ١٩٦٤م .
- "بلوغ الأرب" للألوسي . صححه محمد بهجة الأثري . بيروت .
- "حاشية على المطول" للشريف الجرجاني . المطبعة العامرة ١٣٣٠هـ .
- "الخصائص" لابن جني . تحقيق محمد علي النجار . دار الكتب ١٣٧١هـ .
- "درة الغواص" للحريري . حققه محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر . القاهرة ١٩٧٥م .
- "دلائل الإعجاز" للجرجاني . تعليق محمود شاكر . المدني بالقاهرة ١٤٠٤هـ .
- "ريحانة الألبا" للخفاجي . تحقيق عبدالفتاح الحلو - عيسى الحلبي . الأولى ١٣٨٦هـ .
- "شرح الأشموني" ومعه "حاشية الصبان" عيسى الحلبي .
- "شرح الشافية" للرضي . تحقيق محمد نور الحسن وزملائه . صورة عن طبعة حجازي بمصر .
- "شرح الكافية الشافية" لابن مالك . تحقيق عبدالمنعم الهريدي - مطبوعات جامعة أم القرى . الأولى ١٤٠٢هـ .
- "شرح المفصل" لابن يعيش . المنيرية بمصر .
- "القياس في اللغة العربية" لمحمد الخضر حسين . السلفية . القاهرة ١٣٥٣هـ .
- "الكافي شرح الهادي" لعزالدين الزنجاني . تحقيق محمود فجال رسالة دكتوراه ١٣٩٨هـ . (آلة كاتبة).
- "كتاب سيبويه" تحقيق وشرح عبدالسلام هارون . دار القلم ١٣٨٥هـ .
- "كشف الظنون" لكاتب جلبي . مكتبة المثنى . تصوير . بيروت .
- "معجم المؤلفين" لكحالة . بيروت .
- "معجم المطبوعات العربية والمصرية" لسركيس . مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ .
- "المغرب" للمطرزي . تحقيق محمود فاخوري ، وعبدالحميد مختار . مطبعة النجمة . الأولى بحلب ١٣٩٩هـ .
- "هدية العارفين" لإسماعيل باشا البغدادي . بيروت.
- " همع الهوامع " للسيوطي . السعادة . الأولى ١٣٢٧هـ

